CD/PV.1170

18 February 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد ميخائيل **خفوستوف**.....(بيلاروس)

(A) GE.10-60462 130511 300511

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالروسية*):أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة والسبعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن نبدأ أعمال اليوم، اسمحوا لي أن أعرب، نيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، عن خالص الترحيب بزميل جديد تولى مسؤولياته كممثل لحكومته لدى المؤتمر، وهو السفير بيتر وولكوت من أستراليا. وأود، باسم المؤتمر، أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهامه الجديدة.

وقد طلب الكلمة في الجلسة العامة لهذا اليوم الوفدان التاليان: أستراليا وباكستان. وتبعاً للترتيب الذي ورد به الطلبان، أود الآن أن أعطي الكلمة لسفير أستراليا، سعادة السيد بيتر وولكوت. سيدي، لكم الكلمة.

السيد وولكوت (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها خلال رئاستكم، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين.

إن أستراليا تنظر إلى مؤتمر نزع السلاح على أنه المحفل البارز الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتقتضي منا البيئة الاستراتيجية العالمية المتغيرة، وآفة الإرهاب، والتهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل، من جهات تشمل جهات فاعلة من غير الدول، أن نضاعف الجهود للمضي قدماً بشأن جدول أعمال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذا المؤتمر يعد بضمان مزيد من الأمن الوطني للجميع عندما نعمل سوية.

ولكننا لمدة طويلة لم نف بهذا الوعد. فقد كنا نتفاوض بشأن ما إذا كان ينبغي أن نتفاوض، وكيف نتفاوض، ومتى نتفاوض. ويسمي البعض ذلك "المشي أثناء النوم".

ولقد حققنا انفراجاً حقيقياً في عام ٢٠٠٩. فاعتمدنا برنامج عمل وفر أساساً قوياً للمضي إلى الأمام. واعتبرت أستراليا الوثيقة CD/1864 بمثابة ولاية للمضي قدماً وهي تأسف لأن المؤتمر لم يتمكن من اغتنام الزخم الذي نشأ عن ذلك للاتفاق على برنامج عمل.

وتتمثل المهمة حالياً في الاتفاق على برنامج عمل لعام ٢٠١٠ والتقدم نحو تنفيذ مبكر.

وقد تبين أن الحوار والمشاورات التي نجريها هنا في المؤتمر أرضية مفيدة لتقاسم الأفكار والنهج بشأن طريقة حل قضايا نزع السلاح. غير أن الحوار لا يكفي؛ ونحن بحاجة إلى التحرك صوب التفاوض على معاهدة. وإذا أُريد لمؤتمر نزع السلاح أن يحتفظ بدوره الرئيسي في الجهود الجماعية المتصلة بالأمن الدولي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن علينا أن نعمل معاً بطريقة عملية وبتركيز واضح.

إن من الصعب قبول استمرار حالة الجمود التي يواجهها المؤتمر. فأستراليا وأغلبية كبيرة من الدول الممثلة في المؤتمر تريد إحراز تقدم في أولوياتها المشتركة في مجال نزع السلاح. وعلينا إعادة المؤتمر إلى مضمار العمل.

وتدعو أستراليا جميع الوفود إلى التحلي بالمرونة واتخاذ الخطوات الإضافية اللازمة لوضع برنامج عمل وتنفيذه في مرحلة مبكرة من هذا العام. وقد أبدى الكثير من الوفود مواقف قيادية في السعي إلى تحقيق المرونة. وتكرر أستراليا الإعراب عن تهانيها لسفير الجزائر، السيد الجزائري، لما أبداه من سعة حيلة ومهارات دبلوماسية في اكتشاف السبل الكفيلة بدفع دورة عام ٢٠٠٩ نحو اعتماد برنامج عمل. وينبغي لنا أن نفعل ذلك ثانية. والخطر الذي نواجهه هو أن يسفر إعمال الخيال والمرونة من أجل الخروج من المأزق الذي يواجه المؤتمر عن مقترحات تلتف على المؤتمر.

إن التزام أستراليا بنزع السلاح النووي عميق وشامل. وقد وفر إصدار تقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بياناً استشرافياً لما يمكن القيام به الآن لتفعيل جدول أعمال نزع السلاح. وتنظر الحكومة الأسترالية حالياً بجدية في ردودها على التقرير، التي يتوقع لها عموماً أن تؤيد توصيات التقرير. وإننا نتطلع إلى مناقشة جادة هنا في مؤتمر نزع السلاح، وفي النقاش الدولي لنزع السلاح، بشأن الأفكار والخطوات العملية المقترحة في التقرير. ويأتي على رأس مجموعة الخطوات العملية دفع مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف العمل.

وتتمثل أولوية أستراليا الفورية فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار أثناء مؤتمر نزع السلاح في الانطلاق المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتنطوي معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية على كل من فوائد نزع السلاح وعدم الانتشار، كما تتمتع بأكبر دعم داخل المؤتمر.

وتعرب أستراليا عن أسفها لأن المؤتمر لم يبدأ بعد المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، رغم أن هذه المعاهدة حظيت بدعم متكرر بوصفها الخطوة المقبلة المنطقية على جدول أعمال الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ومن شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تزيد من صرامة الضوابط الدولية المفروضة على المواد الانشطارية، مما يعزز الحواجز التي تمنع الانتشار. وستواصل أستراليا العمل بنشاط من أجل اعتماد خطة عمل تعطي الأولوية للتفاوض على معاهدة حقيقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون. وتشكل قضايا أخرى، بما فيها مخزونات المواد الانشطارية، مسائل يمكن معالجتها في المفاوضات.

ونحن على استعداد للمشاركة في مناقشة موضوعية بشأن البنود المدرجة في الوثيقة CD/1864 حول الخطوات العملية لنهج تدريجية ومنهجية تهدف إلى الحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وتتطلع أستراليا إلى مناقشة بناءة بشأن جميع القضايا المتصلة بمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك مشروع معاهدة عام ٢٠٠٨ التي أدرجها الاتحاد الروسي والصين على جدول الأعمال بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وتدعم أستراليا المناقشات الموضوعية الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن ضمانات الأمن السلبية. كما تدعم النظر في مزيد من التدابير، لكنها تعترف بأن الاقتراحات المقدمة لأي من هذه التدابير يجب أن تكون قادرة على جلب دعم واسع يشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، إذا أُريد للعمل أن يكون مثمراً.

وتتطلع أستراليا إلى مواصلة المشاورات المثمرة هذا العام في مؤتمر نزع السلاح بشأن المجموعة الكاملة من القضايا المدرجة على جدول أعماله. وتدعو أستراليا جميع أعضاء المؤتمر إلى التحلي بالمرونة اللازمة لكسر الجمود الحالي ومباشرة العمل الحيوي لأمننا المشترك.

وأتمنى للمؤتمر النجاح، وأؤكد للأعضاء دعم وفدي وتعاونه الكاملين في جهودهم المبذولة لدفع عمل المؤتمر هذا العام إلى الأمام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثل أستراليا الموقر، السفير بيتر وولكوت، على بيانه واستعداده للعمل مع الرئاسة.

والآن أعطي الكلمة لسفير باكستان الموقر، سعادة السيد زمير أكرم. سيدي، لكم الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أريد في البداية أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا واثق من أننا، تحت قيادتكم المقتدرة، سنحقق تقدماً هاماً في عملنا. وأريد أن أؤكد لكم أن وفدي سيقدم لكم تعاونه على أكمل وجه.

وأريد أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا وإعجابنا بسلفكم، سفير بنغلاديش، على الطريقة المتوازنة والشفافة والجامعة التي اتبعها أثناء رئاسته. وأود أيضاً أن أعرب عن ترحيبي الحار بسفير أستراليا وأتطلع إلى العمل معه.

وأود اليوم أن أعرض أمام هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح الأساس المنطقي لموقف باكستان إزاء المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن قبل ذلك، أريد أن أذكّر الجميع بأن المؤتمر لا يعمل في فراغ. فالمواقف التي نتخذها هنا لا يمكن فصلها أو عزلها عن تجليات الواقع التي يعرفها النظام السياسي الدولي السائد. كما لا يمكن لأي وفد أن يسعى في هذا المؤتمر إلى تحقيق هدف لا يتسق مع سياسات حكومته خارج هذا المؤتمر.

واسمحوا لي بأن أبدأ من البداية.

فعندما استقلت باكستان، ورث أكبر بلدين في جنوب آسيا تركة متنازعاً عليها. وما زال هذا الإرث المعيب يفسد علاقاتنا حتى اليوم. وقد نتجت عنه توترات وشكوك وحروب. وما زال جنودنا وجهاً لوجه على طول خط المراقبة.

وعلى باكستان أن تنافس جارة أكبر منها بكثير من حيث الحجم وعدد السكان وكذلك من حيث القوات التقليدية والاستراتيجية. ومن ثمَّ، فإن ضمان أمننا يدخل ضمن المصلحة الوطنية العليا لباكستان. وعلينا أن نرد على القدرات وليس على النوايا.

وبعد أن رفضت جارتنا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كمثل من أمثلة "الفصل العنصري النووي"، أجرت تجربة سلاح نووي في عام ١٩٧٤ سُميت، ويا للسخرية، انفجاراً نووياً سلمياً. وهكذا أصبح جنوب آسيا ضحية للانتشار النووي.

وجدير بالذكر أن تجربة السلاح النووي هذه أصبحت ممكنة بتحويل الوقود المستهلك تحويلاً غير قانوني من التعاون النووي السلمي المقدم في إطار برنامج سيروس ليُستعمل في أغراض الأسلحة النووية.

وبالنسبة لباكستان، فقد طرحت هذه التجربة على أمننا تحدياً جديداً من الناحية النوعية.

غير أن رد الفعل الدولي يمكن أن يوصف بأنه متناقض أو سيء التوجيه في أحسن الأحوال. بل إن أحد الأعضاء الدائمين الأوروبيين في مجلس الأمن بعث رسالة تهنئة. واتفق آخرون سراً على أنه يجب قبول هذا الواقع وينبغي فقط العمل بنشاط على ردع مزيد من الانتشار. وأدى ذلك إلى إنشاء مجموعة موردي المواد النووية التي يتمثل هدفها المعلن في منع بلدان أخرى من اكتساب قدرات الأسلحة النووية. واعتمدت بلدان مجموعة موردي المواد النووية أيضاً تشريعات وطنية بالهدف نفسه.

ولكن لم تُتخذ أي تدابير فعالة لعكس مسار الانتشار النووي في جنوب آسيا.

وسعت باكستان إلى ضمان الأمن من خلال الترتيبات الثنائية وكذلك التدابير الدولية والإقليمية. وشملت هذه الاتفاقات والترتيبات اقتراحات بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب آسيا، وإعلاناً مشتركاً بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية أو صنعها، والتفتيش المتبادل للمرافق النووية، والقبول المتزامن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة ثنائية أو إقليمية لحظر التجارب النووية، ومنطقة خالية من الصواريخ في جنوب آسيا، وميثاقاً لعدم الاعتداء. وفي عام ١٩٩٢، اقترحنا أيضاً عقد مؤتمر يضم خمس دول لمناقشة سبل ووسائل إنشاء نظام غير تمييزي وعادل خال من الأسلحة النووية في منطقتنا. ولسوء الحظ، رُفضت كل هذه الاقتراحات والمبادرات.

لذلك كان الخيار الوحيد أمام باكستان هو تطوير قدراتها الخاصة في مجال الأسلحة النووية. وقد فعلنا ذلك في مواجهة عقوبات تمييزية وتعسفية فُرضت على ضحية الانتشار النووي وليس على مرتكبه.

وحتى عندما اكتسبنا قدرات صنع الأسلحة النووية، قررنا عن وعي عدم إجراء تجربة للأسلحة النووية، آملين بذلك تجنب مزيد من المواجهة. غير أن تطورات حدثت في الجانب الآخر من الحدود في آذار/مارس ١٩٩٨ أرغمت قيادتنا على الكتابة لقادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لنقل تخوفاتنا من التحضيرات الجارية لإجراء مزيد من التجارب النووية. ولسوء الحظ، لم يحظ تنبيهنا بأي اهتمام. وفي ١١ و١٣ أيار/مايو ١٩٩٨، أُجريت خمس تجارب نووية على حدودنا. وصاحب هذه التجارب بيانات عدائية وتحذيرات رهيبة موجهة إلى باكستان.

ومما يدعو للسخرية أن التركيز كان مرة أخرى على باكستان لكي تتحلي بضبط النفس ولا تحذو نفس الحذو. ومرة أخرى، لم يكن هناك ما يوحي بإجراء هام لعكس مسار الانتشار النووي في منطقتنا. وقد وقفنا على حقيقة هذه الخطب الرنانة. ولم يكن لدينا خيار غير تخطي العتبة النووية بإجراء تجاربنا الخاصة لضمان مصداقية قدراتنا الردعية. لذلك فإن قدراتنا النووية كانت بدافع الأمن وليس سعياً إلى تحقيق مركز معين.

ومن المهم التذكير برد فعل المجتمع الدولي على هذه التطورات في جنوب آسيا في هذا الوقت لأن له تأثيراً على الوضع الذي نواجهه حالياً.

فقد اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١١٧٢(١٩٩٨)، وفي الفقرة ٨ منه "يشجع جميع الدول على عدم إمداد الهند وباكستان بأي معدات أو أعتدة أو تكنولوجيا يمكن أن تساعد على أي نحو برامجهما المتعلقة بالأسلحة النووية أو بالقذائف التسيارية".

وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه، فإن مجلس الأمن "يعرب عن اقتناعه الراسخ بضرورة ضمان وتوطيد النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية".

وبالإضافة إلى هذا القرار، اعتمد الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بياناً مشتركاً في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عقب التجارب النووية في جنوب آسيا. وفي هذا البيان، تعهدوا "بأن يتعاونوا تعاوناً وثيقاً في الاضطلاع بجهود عاجلة لمنع حدوث سباق للتسلح النووي والتسلح بالصواريخ في شبه القارة الهندية [و] لدعم نظام عدم الانتشار". وأكدوا أيضاً "السياسة التي ينتهجها كل بلد منهم في منع تصدير المعدات، أو المواد أو التكنولوجيا التي يمكن أن تساعد بأي طريقة من الطرق برامج [...] المتعلقة بالأسلحة النووية أو القذائف التسيارية القادرة على إيصال هذه الأسلحة".

وعلى الصعيد الإقليمي، عرضت باكستان تحقيق استقرار الردع النووي الذي نشأ بتقديم اقتراح نظام التقييد الاستراتيجي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويدعو هذا

الاقتراح، الذي ما زال مطروحاً، إلى منع مزيد من التجارب النووية، والزيادات في إنتاج الرؤوس الحربية، واقتران الرؤوس الحربية بنظم الإيصال، وإدخال نظم أسلحة مزعزعة للاستقرار مثل القذائف المضادة للقذائف التسيارية والقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، وتحقيق تخفيضات متوازنة في القوات التقليدية، وكذلك المشاركة في حوار موجه نحو النتائج الموضوعية لحل المنازعات الثنائية العالقة. ولسوء الحظ، ما زال الطرف الآخر يرفض هذا الاقتراح.

وعلى العكس، أعلنت جارتنا عن مبدأ نووي طموح يهدف، في جملة أمور، إلى اكتساب ترسانة نووية مكونة من ٤٠٠ سلاح نووي. وتسعى جارتنا أيضاً إلى اقتناء ثالوث من نظم الإيصال يشمل قدرات جوية وبرية وبحرية، ويبدو، بالمناسبة، أنها حصلت عليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تسعى إلى نشر نظام قذائف مضادة للقذائف التسيارية، وتطوير قذائف تسيارية عابرة للقارات، واقتناء غواصات نووية كمنصات للقذائف التسيارية. وكما سأوجز في بياني، كان قد سبق تحقيق تقدم هام للحصول على هذه القدرات بتعاون دولي من أولئك الذين التزموا بعدم فعل ذلك.

وعند النظر أول مرة في قضية المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في أواخر التسعينيات، جعلت باكستان موقفها آنذاك واضحاً وضوح الشمس. فلم يكن باستطاعتنا أن نقبل معاهدة تجمد حالات عدم التناظر أو عدم التوازن القائمة في مخزونات المواد الانشطارية بين باكستان وجارتها، التي كان لها بالطبع سبق الانطلاقة. ولئن كنا لا نرغب في المنافسة على أساس سلاح بسلاح، إذ إن مذهبنا الاستراتيجي يقوم على الردع الأدنى ذي المصداقية، فإننا يجب أن نضمن أن عدم التناظر لا ينال من مصداقية قدرتنا الردعية. وما زال هذا هو هدفنا اليوم، كما كان قبل ما يزيد عن عقد من الزمن.

ولنتقدم بسرعة إلى الوضع الراهن. فسعياً وراء مخططاتها الاستراتيجية القائمة على مبدأ توازن القوى المشكوك فيه، أو ببساطة استجابة لدافع الربح، دخلت بعض الدول في اتفاقات تعاون نووي مع جارتنا في انتهاك واضح لالتزاماتها الدولية وكذلك قوانينها الوطنية.

دعونا أولاً ننظر في التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتقيد بها كلها. فمن الواضح أن اتفاقات التعاون النووي هذه تنتهك التزاماتها بموجب المواد الأولى والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وكذلك مقدمتها.

ويكفينا للدفاع عن قضيتنا أن نستشهد هنا بالمادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، التي تنص على ما يلي: "تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة".

ولا يقل عن ذلك أهمية أن هذه الاتفاقات تنتهك انتهاكاً سافراً قرار مجلس الأمن ١١٧٢(١٩٩٨) الذي استشهدت به منذ قليل.

وعلاوة على ذلك، تنتهك اتفاقات التعاون النووي هذه الالتزامات التي أخذتها على عاتقها مجموعة موردي المواد النووية المكونة من ٤٥ بلداً، بعضها حاضر هنا اليوم أيضاً. ومما يدعو حقاً للسخرية أن مجموعة موردي المواد النووية، التي أُنشئت رداً على أول عمل من أعمال انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا في عام ١٩٧٤ وتعمل على أساس توافق الآراء لمنع مزيد من الانتشار، قررت بالإجماع مكافأة مرتكب هذا الانتشار. ونظراً لقاعدة توافق الآراء، فإن أياً من هذه البلدان الخمسة والأربعين كان بإمكانه أن يعرقل هذا القرار. وكان السبب في عدم قيامها بذلك هو أن دافع الربح لديها كان أقوى من مبادئها، أو ببساطة أن شجاعتها لم تكن بمستوى قناعاتها.

ولكن كانت هناك بعض الأصوات غير المسموعة التي حاولت إبراز أخطار هذه السياسات. وقد وُصف قرار مجموعة موردي المواد النووية بأنه "يوم مظلم في الجهود العالمية لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل". وهذا الكلام ليس مقتبساً من شخص باكستاني ولكن من عضو الكونغرس في الولايات المتحدة آنذاك إيلين توشر. وأشارت توشر أيضاً في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أن "الصفقة ستزيد من صعوبة لجم سباق التسلح النووي في جنوب آسيا".

وأهم من ذلك، كتبت عضو الكونغرس توشر في مقال رأي، مع زميلها إدوارد ماركي، أنه إذا دعمت مجموعة موردي المواد النووية الإعفاء المتعلق بالتعاون النووي، فإن "معاهدة عدم الانتشار ستُمزق إرباً"، وأن البلد المستفيد سيرى "قدراته الإنتاجية ترتفع من سبعة قنابل إلى أربعين أو خمسين قنبلة لأن كل رطل من اليورانيوم يُسمح باستيراده لمفاعلاته الخاصة بتوليد الطاقة يحرر رطلاً من اليورانيوم لبرنامجه النووي". وفي ما هو أبلغ من ذلك، يستمر نفس المقال للإشارة إلى أنه: "بما أنه لا يمكن إجراء تغييرات على هذه القواعد الدولية إلا بالإجماع، فإن بإمكان أي بلد من البلدان الخمسة والأربعين في مجموعة موردي المواد النووية، ومن واجبه، أن يؤكد على ضرورة تحسين هذه الصفقة النووية المعيبة ويضمن أن التجارة النووية لا يمكن أن تعود بالفائدة على برنامج الأسلحة النووية للبلد المستفيد". بل إن ما هو أكثر أهمية من ذلك ما أوصى به المؤلفان بألا تُعرض الصفقة على البلد المستفيد إلا إذا وافق على شرطين مسبقين: التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والموافقة على وقف إنتاج المواد النووية للأسلحة. وكما نعلم، لم تصر المجموعة على هذين الشرطين. بل أذعنت للأمر ببساطة.

واسمحوا لي أن أستشهد بكلام خبير آخر بشأن قضية عدم الانتشار، وهو السيد روبرت آينهورن، الذي أشار قبل قرار الإعفاء الصادر عن مجموعة موردي المواد النووية إلى أنه "يبدو أن الصفقة تعطي البلد المستفيد حرية مطلقة، ليس لمواصلة إنتاجه للمواد الانشطارية للأسلحة النووية فحسب، بل لتوسيع نطاقه".

وكتب خبير بارز آخر، وهو رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر، في مقال مؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ أن "الصفقة النووية المقترحة ليست سوى خطوة إضافية في اتجاه فتح باب من أبواب الانتشار النووي الذي لا تُحمد عقباه". ومضى يقول إن الصفقة ستسمح بما يكفي من المواد الانشطارية لإنتاج ما يكافئ ٥٠ سلاحاً في العام، أي ما يزيد بكثير عما يُعتقد أنها القدرات الحالية للبلد المستفيد.

وفي بداية عام ٢٠٠٩، مع التغييرات التي طرأت في قيادة إحدى القوى الكبرى والداعية إلى هذه الصفقات النووية، كان هناك بصيص من الأمل بأن تؤدي الشواغل والشكوك بشأن اتفاقات التعاون النووي إلى تقييد يمنع زيادة زعزعة الاستقرار في جنوب آسيا. ولهذا السبب ورغم شكوكنا، فإننا لم نعرقل اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩.

ولكن لسوء الحظ كان تفاؤلنا قصير الأمد. فبمجرد الوصول إلى الحكومة، أصبح عدة معارضين للصفقة من المؤيدين المتحمسين لها. والأكثر إنذاراً بالسوء هو أنه أصبح من الواضح، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن الصفقة كانت جزءاً من مخطط استراتيجي خطير أوسع نطاقاً. وشمل هذا المخطط التعاون في تطوير نظم قذائف مضادة للقذائف التسيارية، ونقل التكنولوجيا الفضائية المزدوجة الاستعمال للقذائف التسيارية العابرة للقارات، والتزويد بغواصات نووية، وتطوير القدرات المتعلقة بالقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، وكذلك مبيعات هائلة للأسلحة التقليدية من أحدث الأجيال تقدر قيمتها بعدة بلايين من الدولارات.

وفي الوقت نفسه، قفز أعضاء دائمون آخرون في مجلس الأمن، وكذلك بعض الممثلين في هذه القاعة من أكثر المدافعين عن عدم الانتشار صخباً، إلى قطار الكسب السهل هذا بأكثر ما يمكن من الحماس. وأبرم أحد الأعضاء الدائمين الأوروبيين اتفاق التعاون النووي هذا ليس أبعد من الأسبوع الماضي.

وتفيد معلومات مستمدة من مصادر علنية أن الهدف من هذه الاتفاقات هو تزويد البلد المستفيد بالمواد الانشطارية لما يقل عن الستين عاماً المقبلة، إلى جانب توريدات مؤمنة أو مضمونة للمساعدة على بناء احتياطيه الاستراتيجي من المواد الانشطارية.

ومن المفيد النظر في الحالة الناشئة من منظور مراقب محايد، مثل جورج بيركوفيتش، وهو خبير أمريكي بقضايا الانتشار، الذي كتب مؤخراً ورقة بحث بتفويض من اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويجادل بيركوفيتش بأن الصفقة النووية ستؤدي إلى انخفاض هام للتكلفة في أي تحليل للتكاليف والفوائد تجريه الدولة المستفيدة لما إذا كان يجب استئناف التجارب النووية. وسيُكدس الوقود المستورد للحماية من أثر العقوبات. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤكد أن ثمانية مفاعلات، ومرافق لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم، وكذلك برنامج مفاعلات لتوليد البلوتونيوم في الصفقة أُعفيت من

أي آلية للضمانات. ومن ثمَّ، يجادل بيركوفيتش بأن صفقة مجموعة موردي المواد النووية تقلل من احتمال إنجاز معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويؤكد خبير آخر، هو مايكل كريبون، مؤسس مركز ستيمسون الذي يوجد مقره في واشنطن، في مقال صدر حديثاً، بأن من المرجح أن يكون ضرر الصفقة أكبر بكثير من نفعها لمؤسستين أساسيتين مصممتين لمنع الانتشار. الأولى هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسبب الضعف الكبير الذي أصاب معاييرها الدولية لحماية المرافق النووية المدنية من تحويل مواد صنع القنابل إلى البرامج العسكرية. والثانية هي مجموعة موردي المواد النووية لأن الإعفاء الذي قررته لم يكن مصحوباً بخطوات تعويضية لدعم الضوابط الدولية ضد الانتشار مثل التقيد بالمعاهدة التي تحظر مواصلة التجارب النووية. ويجادل كريبون بأن المجموعة ذهبت إلى أسوأ من ذلك إذ رفضت حتى إيضاح العقوبات المفروضة في حال استئناف البلد المستفيد للتجارب النووية. ولكن أهم الرسائل كافة بالنسبة إلينا في هذه القاعة هي الحجة المحورية التي يسوقها كريبون عندما يقول: "إن من الحقائق المؤسفة في الحياة أن يتصادف كون أكبر الجانين المحتملين للأرباح في التجارة النووية هم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، الذين يجب أن يكونوا بمثابة الوصي على النظام العالمي لعدم الانتشار. وعندما يضع الأعضاء الخمس الدائمون مصالح أخرى مثل جني الأرباح فوق شواغل الانتشار، فإن الأخطار النووية ستزداد".

والتفويض المطلق الذي أُعطي لجارتنا إلى جانب التعهدات ببناء قدراتها الاستراتيجية والتقليدية شجع طموحات الهيمنة لديها، الهادفة إلى رسم مسار خطير يميل إلى المغامرة ويمكن أن تكون عواقبه غير مقصودة ولا يمكن التحكم فيها. ويشمل ذلك دعوتها إلى خوض حرب محدودة تحت غطاء نووي أو في بيئة نووية اصطُلح على تسميتها مذهب "الانطلاقة الباردة". والأخطر حتى من ذلك هو القول بما يُسمى "استراتيجية الحرب الاستباقية لخوض حربين على جبهتين متزامنتين مع جيرانها". ويحدد مذهب الحرب ذات الجبهتين هذا خمسة مجالات رئيسية – القدرة على خوض حرب ذات جبهتين؛ وأقصى قدرة لمواجهة التهديدات غير المتناظرة ودون التقليدية؛ وتعزيز قدرات الوصول الاستراتيجي والعمليات خارج المنطقة من الخليج الفارسي إلى مضيق مالاكا؛ واكتساب قدرات استراتيجية بين القارات وفضائية ونظم دفاع مضادة للقذائف التسيارية؛ وكفالة تفوق تقني على خصومها.

ويُعد السعي وراء هذا النوع من المذاهب العدائية بمثابة إغفال للآثار الخطيرة للميل إلى المغامرة في بيئة نووية. ويضع ذلك باكستان أمام خطر واضح وقائم. لذلك فإن هيئة القيادة الوطنية الباكستانية، وهي أعلى هيئة لصنع القرار بشأن القضايا الاستراتيجية، ويترأسها رئيس الوزراء وتشمل أعضاء الحكومة المعنيين، وكذلك رؤساء إدارات الدفاع، تتابع هذه التطورات عن كثب. وفي اجتماعها المعقود في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، استنتجت الهيئة أن باكستان لا يمكن أن تغفل هذه التطورات في جوارنا ومن ثم لن تتساهل بشأن مصالحها الأمنية وضرورة الحفاظ على ردع أدنى ذي مصداقية.

وفيما يتعلق بالنظر في معاهدة بشأن المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، قررت هيئة القيادة الوطنية أن موقف باكستان سيُحدد بموجب مصالحها الأمنية الوطنية وأهداف الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا. واستنتجت أن باكستان لن تدعم أي نهج أو تدبير يضر بمصلحتها الأمنية الوطنية المشروعة.

وبعد أن عرضت عليكم التطورات الدولية والإقليمية التي لها وقعها المباشر على الأمن الوطني لباكستان، اسمحوا لي بأن أسجل الشواغل المحددة التي تُطرح لباكستان في هذا الوضع في سياق وقف إنتاج المواد الانشطارية.

أولاً، إن نقل كميات غير محدودة من المواد الانشطارية إلى البلد المجاور لنا سيمكنه من بناء احتياطياته الاستراتيجية من هذه المواد، مما سيمكنه بدوره من تحويل مخزوناته المحلية الخاصة من المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة. ووفقاً لتقديرات محافظة، يمكنه إنتاج ما بين ٥٠ و٦٠ سلاحاً نووياً في العام.

ثانياً، بما أن ترتيبات الضمانات المتعلقة بالصفقة التي تم التعاقد عليها ليست منيعة ضد خطر إساءة الاستعمال، فإن كل الأخطار قائمة بأن تُحول المواد الانشطارية المستوردة بغرض الاستعمال المدني سرياً لأغراض صنع الأسلحة، كما حدث في الماضي. وفي هذه الحالة، يمكن أن يصل الإنتاج السنوي للأسلحة ما يصل إلى ١٠٠ رأس سلاح نووي في العام.

ثالثاً، ستضاعف هذه الحالة من عدم التناظر القائم في مخزونات المواد الانشطارية بين باكستان وجارتنا، مما يشدد على شواغلنا الأمنية للحفاظ على قدرة ردع ذات مصداقية.

رابعاً، إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة لن تحظر سوى إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، ومن ثم لن تكون إلا تدبيراً لعدم الانتشار وليس تدبيراً لنزع السلاح. وكما هو متوخى، لن يكون ثمة حد من مخزونات المواد الانشطارية ولا إدراج للمواد الانشطارية فيما عدا اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة بما يشمل مواد أخرى مستخدمة في صنع القنابل من قبيل البلوتونيوم الصالح للاستعمال في المفاعلات، أو U233، أو النبتونيوم، أو الأمرسيوم. وستُستثنى حتى المواد الانشطارية المستخدمة في الدفع البحري، التي يمكن أيضاً أن تُستخدم في الأسلحة. وفي الوقت نفسه، فإن تدابير التحقق التي يُقترح أن تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن تكون شاملة إذ تستثني التفتيش بالتحدي أو الوصول إلى المرافق النووية الحساسة المتصلة بالأمن الوطني. ومن ثم فإن المعاهدة ستكون انتقائية، وتمييزية، وتخرج عن أهداف نزع السلاح النووي. ولهذه الأسباب، فإنها غير مقبولة لباكستان.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح موقف باكستان بشأن بعض القضايا التي تناولتها مناقشاتنا حتى الآن.

فقد طرحت حجة تقول بأنه من غير المنطقي توقع أن توضح قضايا تتصل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قبل بدء المفاوضات وبأنه ينبغي معالجة هذه القضايا خلال المفاوضات. وفي رأينا أن هذه الحجة هي دعوة إلى السير في طريق مسدود وفي ظلام دامس. ولا يمكن أن تكون النتيجة إلا مؤامرة قاتلة. ونحن نرى أن من الضروري أن نكون على معرفة مسبقة بما نسعى إلى التفاوض عليه – معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون تدبيراً لعدم الانتشار أم معاهدة بشأن المواد الانشطارية تكون مبادرة لنزع السلاح. وبمجرد اتضاح هذه المسألة، سيكون من الممكن تحديد المواقف المتعلقة بما يتصل بذلك من قضايا التعريف، ومجال التطبيق، والمخزونات، والتحقق، والدخول حيز النفاذ.

وقد جادل البعض بأن غرض مؤتمر نزع السلاح ليس حماية الدول الأعضاء أو إيجاد حل لشواغلها الأمنية. ولسنا نطلب من المؤتمر دعماً من هذا النوع. ولكننا نؤكد بأن العكس ليس صحيحاً أيضاً. ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتوقع من الدول الأعضاء أن تدعم الجهود التي تقوض أمنها. لذلك يعمل المؤتمر على أساس توافق الآراء.

وقد جادل بعض زملائنا بقوة بأن من مصلحة باكستان أن تبرم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن لتجميد عدم التناظر في المخزونات. وأدعوهم إلى إدراك أن باكستان، في مواجهة ترسانة أكبر، إلى جانب قدرات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية، سيتعين عليها أن تمتلك قدرات كافية لضمان ردع ذي مصداقية، لا سيما في غياب ضمانات موثوقة بشأن الصفقات النووية المقدمة إلى جارتنا.

وهناك زعم بأن باكستان منعزلة في مؤتمر نزع السلاح. وهذا ببساطة غير صحيح. فعدد كبير من الوفود تعترف بأن موقف باكستان موقف مشروع ومبرر وأن شواغلها يجب أن تُؤخذ في الاعتبار. وهناك أيضاً اتفاق واسع مع موقفنا المتسق بأن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية كتدبير لنزع السلاح بدلاً من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كترتيب لعدم الانتشار. ونحن، على أي حال، مستعدون للوقوف في عزلة تامة في مؤتمر نزع السلاح إن توجب علينا ذلك.

وقد ذهبت بعض الوفود حتى إلى الكلام عن استعمال أساليب ضغط ضد باكستان، بما فيها "التهديد" بإخراج مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عن مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أذكر زملائي بكل احترام بأن باكستان قد أظهرت في عدة مناسبات تصميمها وقدرتها على مواجهة أي ضغط في سبيل المصالح الوطنية. وسنواصل فعل ذلك.

ونحن نرى أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد للتفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح. وأي محاولة لإخراج معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عن المؤتمر ستكون مبادرة جوفاء.

وانطلاقاً من تفاعلاتنا داخل المؤتمر وخارجه، اتضح لنا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تسعى فقط إلى إبرام معاهدة وقف بسيطة كتدبير لعدم الانتشار، وليس معاهدة بشأن المواد الانشطارية كتدبير لنزع السلاح. وبينما أشارت بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أنها تؤيد "إدراج" أو "مناقشة" المخزونات في المفاوضات المقترحة، فإنها غير مستعدة للتأكيد أو الموافقة على الحد من المخزونات، وهو أمر ضروري لمعاهدة بشأن المواد الانشطارية.

وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة ستعطي المصداقية لمن سبق أن أعلنوا وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لا غير وستسمح لهم بكسب الفضل في شيء تحتمه الضرورة. فهم لن يتكبدوا أي تكاليف عن هذه المعاهدة، مثلما سيكون الحال أيضاً بالنسبة لمن لا ينتجون المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة على كل حال. ويترك ذلك الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع – إحداها تمتعت دائماً بوضع خاص وستبقى كذلك؛ والثانية مُنحت الآن حلاً من خلال الإعفاء الذي قررته مجموعة موردي المواد النووية، والثالثة، وهي باكستان، هي الوحيدة التي ستواجه الآثار الكاملة لهذه المعاهدة. ومن ثم فإن هذه المعاهدة ستديم التمييز الذي مورس ضد باكستان منذ عام ١٩٧٤.

ولتلك الدول من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك أعضاء مجموعة موردي المواد النووية، التي جادلت بفصاحة بالغة بشأن كون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى ركائز نظام عدم الانتشار وترى أن بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أمر حاسم لنجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يسعنا إلا أن نقول ما يلي: إن تلك الدول هي التي انتهكت التزاماتها الوطنية والدولية، محولة بذلك معاهدة عدم الانتشار والنظام الدولي لعدم الانتشار إلى مهزلة. فقد هُزّت أسس هذا النظام نفسها وبدت نصائحها في الدفاع عنه خالية من أي مضمون. أفلم تفكر في التزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار، ومجموعة موردي المواد النووية، وقرار مجلس الأمن ١١٧٢(١٩٩٨) عندما وقعت على اتفاقيات التعاون النووي هذه؟ ولِم لم تبد رأيها في مجموعة موردي المواد النووية إن كانت حقاً تؤمن بعدم الانتشار؟ وبما أن مجموعة موردي المواد النووية تعمل على أساس توافق الآراء، فقد كان بإمكانها أن تعرقل قرارها. لذلك فإن مسؤولية المأزق الذي وصلت إليه معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا تقع على عاتق باكستان بل على عاتق تلك الدول بسبب ما أغفلته وما ارتكبته من أفعال. فلو لم تتسرع وتتحمس لإبرام اتفاقات التعاون النووي هذه، دون مراعاة الضرورات الأمنية لباكستان، لكان من الممكن جداً أن يكون الوضع مختلفاً داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه.

واسمحوا لي أن أشير في تعليقي الأخير إلى الملاحظات التي أبداها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١١ شباط/فبراير. فنحن نشاطره القلق والإحباط إزاء انعدام التقدم في المؤتمر. وفي هذا الصدد، نطلب إليه أن يعتمد نظرة أوسع نطاقاً

وأطول أجلاً، بدلاً من التركيز على الماضي القريب فقط. فحالة الجمود التي تواجه مؤتمر نزع السلاح ليست بالظاهرة الحديثة العهد. وقد عجز هذا المحفل عن إحراز تقدم خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية. ويجب ألا ننسى تلك القوى الكبرى التي كانت مسؤولة عن هذه الفجوة الطويلة. كما يجب ألا ننسى القضايا التي تسببت في هذا الجمود. ولنتذكر أن بعض الوفود ما زالت غير مستعدة للتفاوض على معاهدات ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح النووي، الذي هو سبب وجود هذا المؤتمر. وليست أيضاً مستعدة للتفاوض على اتفاقات بشأن ضمانات أمن سلبية أو منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي – وهما قضيتان مدرجتان على جدول أعمال المؤتمر منذ عقود. واسمحوا لي أيضاً أن أقول بأنهما كانتا على جدول أعمال المؤتمر قبل أن تُسجل معاهدة المواد الانشطارية على جدول أعمالنا بكثير.

وتبقى باكستان مستعدة للمشاركة في مفاوضات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نرى أنه ليس ثمة سبب للمأزق الذي يوجد فيه المؤتمر حتى ولو لم يكن هناك توافق آراء بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرى لذلك أن بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن، مثلاً بشأن نزع السلاح النووي، وهو هدف مشترك بيننا جميعاً وحصل على دعم متزايد. ونحن مستعدون للعمل معكم من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلى شخصياً، وعلى بيانه المفصل بشأن موقف حكومته.

لديَّ أيضاً النرويج على قائمة المتكلمين، ومن ثم يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة سكوربن (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال رئاستكم، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين.

وأتناول الكلمة اليوم بمناسبة التصديق الثلاثين على اتفاقية الذخائر العنقودية، حيث أودعت بوركينا فاسو وجمهورية مولدوفا صكَّي تصديقهما في ١٦ شباط/فبراير. ويعني ذلك أن الاتفاقية تدخل حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وفقاً لأحكام الاتفاقية، ويمهد السبيل للاجتماع الأول للدول الأطراف الذي سيُعقد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بحلول نهاية هذا العام.

ونأمل أن تكون عملية أوسلو، التي أسفرت عن دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ بعد عامين فقط من اعتمادها، مصدر إلهام لمؤتمر نزع السلاح ليبحث عن سبل جديدة لإحراز التقدم الذي هو في أمس الحاجة إليه.

واتفاقية الذخائر العنقودية، كما لا يخفى على أحد منكم، جاءت نتيجة عملية دبلوماسية علنية شملت دولاً، وأكثر من ٣٠٠ منظمة من المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان في الائتلاف المناهض للقنابل العنقودية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمم المتحدة نفسها. وأُطلقت العملية عندما وافقت مجموعة من الدول على إعلان أوسلو الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٧، فألزمت نفسها بأن "تبرم بحلول عام ٢٠٠٨ صكاً دولياً ملزماً قانوناً يحظر استخدام وتكديس الذخائر العنقودية التي تسبب ضرراً غير مقبول للمدنيين وتؤمن تقديم ما يكفي من الرعاية وإعادة التأهيل إلى الباقين على قيد الحياة وتطهير المناطق الملوثة".

وتوفر عملية التفاوض على هذه المعاهدة الدولية الجديدة لنزع السلاح خارج الهيئات القائمة أسباباً للقلق الشديد إزاء الطريقة التي اتبعناها للقيام بأعمالنا هنا في مؤتمر نزع السلاح، ولكنها توفر أيضاً مصادر إلهام. وهي تدل على أن من الممكن إيجاد سبل لإحراز التقدم إن كان هناك ما يكفي من الإرادة السياسية. كما تدل على أننا ينبغي ألا نبقى رهائن لمن يريدون أقل شيء ممكن.

وتدرك النرويج أن هناك بعض الاختلافات الحاسمة بين جدول أعمال نزع السلاح النووي وجدول الأعمال الذي أدى إلى حظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. ولكن هناك أيضاً أوجه تشابه. ونزع السلاح أداة لتعزيز الأمن الدولي والوطني والإنساني للدول والأشخاص، بغض النظر عن جداول الأعمال أو الهيئات التي نقرر التفاعل من خلالها.

ونرى أن هناك دروساً قيمة يجب استخلاصها من عملية أوسلو وعملية أوتاوا المهمتين أيضاً بالنسبة لمجالات أخرى تتعلق بنزع السلاح. وقد تعلمنا كيف يمكن إنشاء تحالفات قوية عندما تعمل الحكومات والمجتمع المدني معاً.

ورغم علمنا بأن معظم البلدان تؤكد أن توافق الآراء حيوي عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي، فالنرويج ليست مقتنعة بذلك تماماً. فنحن نرى أنه قد يكون من الممكن وضع قواعد لمكافحة استعمال الأسلحة النووية، وحتى إعلانها خارجة عن القانون، دون قرار قائم على توافق الآراء، وأن هذه القواعد ستُطبق عالمياً في نهاية المطاف.

وبالإضافة إلى الجوانب الأمنية والإنسانية، فإن نزع السلاح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. فلا يمكننا ترك الدول النووية تقرر وحدها متى يكون الوقت مناسباً لها للتخلص من هذه الأسلحة. والقوة المدمرة لهذه الأسلحة ستؤثر فينا جميعاً إن استُعملت – وخطرها ما زال يؤثر فينا جميعاً – لذلك فإن نزع السلاح النووي يهم الجميع.

والعديد من الهيئات التفاوضية التقليدية، مثل مؤتمر نزع السلاح، لا تشمل أصحاب المصلحة المعنيين، مثل ممثلي المجتمع المدني، مما يحرمنا من الاستفادة من خبرتهم ومعارفهم. وما لم يشارك جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الدول، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، في

عمليات نزع السلاح، فإننا معرضون لخطر أن تكون المفاوضات المقبلة لا تمت لشواغل الناس واحتياجاتهم بصلة.

وقد كانت النرويج جهة فاعلة نشيطة، وستواصل اتخاذ المبادرات في جميع المنتديات الإقليمية والدولية، إلى جانب الدول التي تتقاسم طموحنا لتحقيق نتائج ملموسة.

وختاماً، أود أن أكرر التأكيد على الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في ١٦ شباط/فبراير إلى جميع الدول لتصبح أطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية دون تأخير.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثلة النرويج على بيانها وبخاصة على المعلومات التي تقاسمتها معنا بشأن دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ.

وأرى أن الهند ترغب في التكلم، لذلك يسرني أن أعطي الكلمة لسعادة سفير الهند. لكم الكلمة يا سيدي.

السيد راو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، لم أكن أنوي التكلم في الجلسة العامة، ولكننا اضطُررنا إلى طلب الكلمة بالنظر إلى ملاحظات ممثل باكستان الموقر التي لا داعي لها ولا أساس.

وكان من الأفضل أن يحجم ممثل باكستان عن التعليق على قضايا خارجة عن مؤتمر نزع السلاح. فالمؤتمر ليس المنتدى الذي تُعالج فيه القضايا الثنائية أو الإقليمية إذ إن ولايته الرئيسية هي التركيز على الاتفاقات ذات التطبيق العالمي. وكما أوضحنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن الهند تعارض النظر في قضايا الأمن الإقليمي في مؤتمر نزع السلاح. وسجل الهند الناصع في مجال عدم الانتشار معترف به على نطاق واسع. وبالتالي، فإنني لا أنوي الرد على الملاحظات الواهية الواردة في بيان ممثل باكستان.

وفي وقت تنتظر فيه هذا المؤتمر أعمال هامة، لا يمكن إلا أن يُعتبر هذا البيان غير ذي جدوى. ونحث وفد باكستان على تجنب إثارة قضايا دخيلة الغرض منها وضع عوائق في مسار مؤتمر نزع السلاح في الوقت الذي يحاول فيه أن يباشر العمل الجاد والموضوعي. وفي الحقيقة، نود أن نحث باكستان على الوفاء بالتزامها بالتصرف بمسؤولية والبرهنة على ذلك الالتزام بالانضمام ثانية إلى توافق الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر الذي سيسمح ببدء العمل الموضوعي في موعد مبكر، بما في ذلك المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي كانت موضوع قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ونود أن يباشر مؤتمر نزع السلاح العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر سفير الهند الموقر على بيانه. وأرى أن سفير اليابان يريد التكلم، لذلك يسرني أن أعطي له الكلمة.

السيد سودا (اليابان) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، لقد استمعت باهتمام بالغ إلى البيان الهام الذي أدلى به زميلنا السفير أكرم بشأن موقف باكستان الأساسي المتعلق بشواغلها الأمنية الوطنية وموقفها من مؤتمر نزع السلاح.

وإن وفدي يفهم الوضع الذي توجد فيه باكستان حالياً في المنطقة. ولا شك أننا نفهم نوعاً ما الصعوبة التي تواجه باكستان من وجهة نظر ممثليها. وهناك عدد كبير من النقاط والحجج التي أثاروها والتي لا أظن أن الوقت يسعفنا للخوض فيها جميعاً. ولكن هناك شيئاً واحداً أظن أنه ينبغي لي أن أوضحه بشأن موقفنا، وهو يختلف عما أعرب عنه السفير أكرم، ويتعلق بما قاله بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فقد قال إنها لأغراض عدم الانتشار فقط، ولكني أرى أن ذلك غير صحيح. فهذا سوء فهم. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة حاسمة وضرورية في الجهود العالمية لنزع السلاح النووي. وهدفها هو الحد من الحجم الإجمالي للترسانات النووية في جميع أنحاء العالم والتمكين من زيادة تخفيض هذا الإجمالي في العالم بمختلف الوسائل والجهود.

وبالتالي فإننا، بإبرام اتفاق بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يمكننا على الأقل أن نمنع تراكماً في الترسانات النووية في المنطقة وفي العالم. وهي خطوة بالغة الأهمية لتعزيز عملية مواصلة نزع السلاح النووي، التي يعمل المجتمع الدولي جاهداً لإنجازها. لذلك أتمنى أن يفهم الكثير من المندوبين أن هذا ليس تدبيراً لعدم الانتشار فحسب، بل خطوة هامة جداً من حيث نزع السلاح النووي ككل.

الرئيس *(تكلم بالروسية)*: أشكر سفير اليابان الموقر وألاحظ أن سفير باكستان يطلب الكلمة. لكم الكلمة يا سيدي.

السيد أكرم *(باكستان)*: سيدي الرئيس، لست أنوي الدخول في نقاش أو جدال مع صديقي وزميلي العزيز، سفير الهند، في هذا المنتدى، أو حتى خارجه.

والحقائق التي ذكرتها في بياني تغني عن الكلام. فقد حاولت إثارة حقائق ليست صادرة عن باكستان، ولكن يُعترف بها دولياً كحقائق. وإذا أمكن تفنيد هذه الحقائق، فإنني سأكون سعيداً بمعرفة أنها خاطئة. ولكن الوقت والتجربة يشيران لي بوضوح كبير إلى أن هذه الحقائق صحيحة تماماً.

وقد جادل صديقي بأن مؤتمر نزع السلاح ليس المنتدى الذي تُناقش أو تُثار فيه القضايا الأمنية الإقليمية. وكما قلت مرة في بيان أدليت به قبل اليوم، فعندما نثير هذه القضايا إقليمياً، يُقال لنا إن هذه ليست شواغل إقليمية، بل هي قضايا تخرج عن إطار الأمن الإقليمي، ومن ثم لا يمكن أن تُناقش ثنائياً أو إقليمياً. وقد تحدثت عن الجهود الإقليمية التي بذلناها في باكستان لمعالجة هذه القضايا ثنائياً وإقليمياً.

وأياً كان الأمر، فإن الحقيقة هي أننا في هذا المؤتمر لا يمكننا، كما قلت مباشرة في بداية بياني، أن نغفل ما يجري حولنا في العالم. ولسنا، كما قلت مرة أيضاً، في نوع من بلاد العجائب. فلسنا صانعي قبعات مجانين، كما في "أليس في بلاد العجائب". وعلينا أن نواجه حالات من الحياة الواقعية؛ أو على وفدي على الأقل أن يواجه حالات من الحياة الواقعية. لذلك فإن من امتيازاتي أن أثير شواغلنا الأمنية – أو على الأقل أن أترك شواغلنا الأمنية توجهني وترشدني – في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في المنتديات الأخرى التي تعالج القضايا الأمنية. ومن ثم فإننا سنواصل فعل ذلك.

وأما فيما يخص تعليق صديقي سفير اليابان، فإنه يرى الأمر بشكل مختلف، وأنا أحترم آراءه. ونقطتي الوحيدة هنا هي أنه إذا كانت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فعلاً خطة لنزع السلاح، فدعونا إذاً نتفق على أننا سنسعى إلى الحد من مخزونات المواد الانشطارية. فلنتفق على ذلك. وإذا اتفقنا على ذلك، فإنها تصبح مبادرة لنزع السلاح. ولكننا إن كنا سنتفاوض فقط على اتفاق يحظر الإنتاج في المستقبل ولا يفعل أي شيء لآلاف الرؤوس الحربية النووية القائمة التي توجد في حوزة بعض أصدقائنا في هذه القاعة، فإنه إذاً ليس تدبيراً لنزع السلاح. وإنما هو ببساطة تدبير سيكفل عدم حدوث مزيد من الانتشار، ولكنه لا يفعل أي شيء بشأن المخزونات الهائلة القائمة من الأسلحة. ولن نكون بصدد أعمال نزع السلاح إلا إذا اتفقنا على الحد من تلك المخزونات. هذا على الأقل هو فهمي لما يعنيه نزع السلاح، رغم أنني راغب في التعلم من أصدقائي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر سفير باكستان الموقر، السيد أكرم، على تعليقه وأود أن أعطي الكلمة للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، سعادة السيد سيرغي أوردزونيكيدزه. لكم الكلمة الآن يا سيدي.

السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام للمؤتمر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، لقد ساورني قلق بالغ إزاء ما يجري في المؤتمر، الذي يُفترض أن يعالج قضايا نزع السلاح الاستراتيجية التي تشكل مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. وبطبيعة الحال كنت أتكلم بوصفي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لدى هذا المؤتمر، والأمين العام يشاطرني رأيي تماماً بأن على المؤتمر أن يحرز مزيداً من التقدم.

وإنني ممتن، ربما مثل العديد منكم، لسفير باكستان لعرض شواغله، وهي شواغل استراتيجية ذات طابع ثنائي. وفي الوقت نفسه، أود أن أذكر جميع الوفود بأنكم إذا نظرتم إلى العالم خارج هذه القاعة، ستجدون أن العديد من البلدان والعديد من الدول الحاضرة هنا لديها نفس الشواغل الاستراتيجية بعضها تجاه بعض بشأن قضايا أخرى كذلك. فيمكن أن تكون شواغل ثنائية، أو شواغل متعددة الأطراف، أو شواغل إقليمية أو عالمية – وكلنا نعرف ما نتحدث عنه – ولكن هذه البلدان، إذ تحلت في الوقت نفسه بالمرونة، جعلت بعض مواقفها مرنة بما يكفي للسماح للمؤتمر بالمضي قدماً.

ولم نبدأ بعد حتى بالنظر في المادة ١ من أي معاهدة أو أي وثيقة، لذلك فإن من الصعب جداً تصور أن برنامج العمل، إن تم اعتماده – وينبغي اعتماده – سيعيق بأي شكل من الأشكال الأمن الاستراتيجي لأي دولة عضو. إنه قطعة من الورق، وثيقة سنواصل مناقشتها، ولكن علينا أن نتحلى بالمرونة في مؤتمر نزع السلاح لأن لدينا جميعاً شواغل استراتيجية. وتلك الشواغل من أنواع مختلفة، ولكننا في الوقت نفسه ينبغي أن نتحلى بما يكفي من المرونة للسماح للمؤتمر ببدء الإجراءات لأننا لن ننجح أبداً إذا لم نحاول. فمن لم يحاول أي خيار، لن يحصل على أي نتيجة.

ويمثل الموقف السلبي الذي اعتمدته بعض الوفود بطبيعة الحال أيضاً تعبيراً عن موقفها الوطني الخاص، والجميع يفهم أن كل وفد يخضع لتعليمات خاصة به، وتنشأ هذه التعليمات عن القلق من الوضع الاستراتيجي في العالم.

وتلك هي أمور لا ينبغي أن تغيب عن بالنا: فنحن إذا لم نتحل بالمرونة في المؤتمر – أي في سعينا لإيجاد وسيلة لتسوية هذه القضايا المتعلقة بنزع السلاح الاستراتيجي، أو على الأقل الاقتراب من تسوية لها – فإننا لن ننجز ولايتنا بوصفنا مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): شكراً، سيادة الأمين العام، على بيانكم الهام. وأرى أن سفير باكستان الموقر يود الكلام. لكم الكلمة يا سيدي.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، لا أريد أن أدخل في مناقشة بشأن ما إذا كان يمكن للأمانة أو ممثل الأمين العام لدى المؤتمر إبداء ما أبداه من ملاحظات. فهذه قضية يمكن أن نناقشها في وقت آخر. ولدي شكوك في ذلك. ولكن على أي حال، ومع أخذ ملاحظاته بمعناها الظاهري، دعوني أذكّره، وزملاءه من خلاله، بأنكم لا يمكن أن تطبقوا معايير غير متكافئة أو أن تكونوا انتقائيين في طلب المرونة من البلدان.

فيمكن للمرء أن يتهم باكستان بعدم المرونة، إن شئتم، ربما منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. ولكن ماذا عن عدم مرونة بلدان أخّرت هذا المؤتمر، أو إنها في الواقع خلقت فيه حالة من الجمود على مدى ١٢ عاماً؟ فأنا لا أسمع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يشير إلى تلك الفترة. فنحن نتحدث عن فترة ١٢ شهراً ونسمع محاضرة عن الحاجة إلى المرونة بالنسبة لهذه الفترة أو حتى لأقل منها. ولكني لا أسمع أي شيء عن فترة الاثني عشر عاماً. تلك هي النقطة الأولى.

والنقطة الثانية هي: ألا يتضمن جدول أعمالنا غير معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؟ هل نحن هنا فقط للتفاوض على معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية؟ فقبل أن تُدرج معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على جدول الأعمال بكثير، كانت هناك بنود أخرى، وما زالت مدرجة على جدول أعمالنا. فلم لا نحرز تقدماً بشأن تلك البنود، ولم لا نسأل البلدان التي تعرقل التقدم بشأن تلك البنود أن تتحلى بالمرونة؟ لماذا يجب

علينا فقط أن نناقش معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؟ فلنتفاوض على معاهدات بشأن نزع السلاح النووي. ولنتفاوض على معاهدات بشأن ضمانات الأمن السلبي. ولنتفاوض على معاهدات بشأن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. من يعرقل ذلك؟ ليس بلدي. إننا مستعدون، كما قلنا مراراً. لم لا يمكننا أن نتقدم بشأن تلك البنود؟ وإذا لم نتقدم حتى بشأن واحد من تلك البنود، فإن بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ العمل الموضوعي. إذاً من يعرقل التقدم بشأن ذلك؟

وإذاً، أسأل ممثل الأمين العام أن يكون أكثر اتزاناً في توقعاته عندما يتكلم عن المرونة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): شكراً سيادة السفير. أود أن أعطي الكلمة للأمين العام للمؤتمر.

السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام للمؤتمر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أذكّر الجميع بأنني، بوصفي ممثل الأمين العام، لم أذكر أي بلد البتة في أي من البيانات التي أدليت بها هنا في مؤتمر نزع السلاح. ولم أذكر حتى موضوع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وذكرت فقط حاجة مؤتمر نزع السلاح إلى التقدم بسرعة، والتحلي بالمرونة، والموافقة على برنامج عمله، والمضي قدماً في قضايا نزع السلاح النووي الاستراتيجية. وأرى أن أي تفسير آخر سيكون سوء تفسير لرغبة الأمم المتحدة في رؤية مؤتمر نزع السلاح وهو يمضي قدماً.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر الأمين العام على هذا التوضيح. وأعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا الموقر. لكم الكلمة يا سيدي.

السيد هوفمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، لقد استمعت باهتمام بالغ إلى البيانات المدلى بها صباح اليوم، وسيكون علينا بطبيعة الحال أن ندرسها بالتفصيل. والآن، أرى أن السؤال عما إذا كان ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج القضايا الإقليمية في ذلك السياق هو سؤال مهم. وأظن أنني في الوقت الحاضر ليس لدي موقف واضح من هذه النقطة، ولكنني أرى أن مما يتقبله العقل أن بإمكان المرء أن يلاحظ، بمجرد الاستماع إلى هذه البيانات، أن العديد من هذه القضايا مترابطة، ومن هذا المنطلق أرى أن من المهم أن نحاول فهم ما هي القضايا وأن نصفي الأجواء، إن صح التعبير. لذلك أكرر التأكيد على الموقف الذي اتخذته هنا من قبل في اجتماعات وجلسات غير رسمية، بأنه يحسن دائماً تقريباً أن يكون هناك نقاش علني وشفاف لكي نفهم أين نقف، وأين يقف الآخرون، وما هي مواقف الدول.

وأود أن أطرح نقطتين: الأولى لتأييد سفير اليابان الموقر في ما قاله. فنحن كذلك نشعر بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تؤثر بوضوح على نزع السلاح، ولا تقتصر على بُعد عدم الانتشار. ولعلنا نشير في هذا الصدد إلى القول المأثور بأن العبرة بالتجربة.

ويفضي بي ذلك مباشرة إلى النقطة الثانية التي أود طرحها، وهي أنني أستسمحكم في الاختلاف مع ممثل باكستان الموقر بشأن نقطة إجرائية رئيسية، ألا وهي الموقف الذي تتخذه باكستان مما إذا كان من الصواب فتح مفاوضات بشأن هذه القضية الصعبة. فما زلنا نجد صعوبة في فهم السبب الذي يجعل دولة عضواً تمتنع بهذا الشكل عن المشاركة في مفاوضات.

إنني أفهم الصعوبة التي يواجهونها من وجهة نظر فكرية. وأحاول أن أتتبع خط استدلالهم، ولكنني ما زلت أرى أن بإمكان المرء أن يعرض كل هذه النقاط في مفاوضات، ولن تكون هذه أول مرة في التاريخ تبدأ فيها مفاوضات بمواقف بعيدة كل البعد بعضها عن بعض.

ولأنني من ألمانيا، يذكرني ذلك بمفاوضة صعبة جداً تعود إلى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبالتحديد باتفاق القوى الأربع بشأن برلين. وكنت آنذاك طالباً في العلوم السياسية وكنت مهتماً بذلك. وقال الجميع إن من المستحيل عملياً التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برلين في اتفاق القوى الأربع، ولو أصرت الأطراف المشاركة في تلك المفاوضات على تحديد أهدافها مسبقاً، فإنني أظن أنها ما كانت لتتوصل أبداً إلى أي نتيجة. لذلك، فإنني، إذ أستعين بهذا المثال بين عدة أمثلة أخرى، أرى أن من المهم المشاركة في المفاوضات.

ويدفعني ذلك أيضاً إلى القول بأنني أؤيد بشدة ما قاله الأمين العام للمؤتمر منذ قليل في مداخلاته. وأرى أن الإهابة بالدول الأعضاء للمشاركة في المفاوضات جزء من عمله ومن واجبه. فهذا هو سبب وجودنا في هذا المكان، كما أننا هنا حقاً للمضي قدماً وللقيام بعملنا.

وأخيراً، فقد استمعت إلى النقاط المتعلقة بقضايا أخرى مدرجة على جدول أعمال هذا المحفل منذ وقت طويل، وقد قلت في المشاورات غير الرسمية التي أجريناها في الأسبوع الماضي إن عمل وفدي لا يتمثل في القول بعدم التفاوض على هذه القضية أو تلك لأننا، مثلما قلت منذ قليل، نرى أساساً أن على المرء أن يتقدم ويدافع عن موقفه في المفاوضات.

وينطوي الأمر هنا على سؤال عملي، كما ينطوي على سؤال سياسي. فالسؤال العملي أي قدر من الإنجازات يمكن لهذه الهيئة أن تحققه في آن واحد؟ والسؤال السياسي هو أن المرء يتحدث دائماً عما هو جاهز للتفاوض بشأنه وأرى أن هناك نوعاً من المنطق الجوهري في القول بأنه، بعد معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من المفهوم أن تُعالج قضية المواد الانشطارية، ويمكن أن يبقى الأمر مفتوحاً بشأن ما سيستتبع ذلك في المفاوضات. ومن الواضح في واقع الأمر أن هناك استعداداً كبيراً في المجتمع الدولي للقيام بذلك على وجه التحديد، وفي هذه الظروف، أظن أن على المرء أن يفكر ملياً قبل الوقوف في وجه ذلك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكركم سيادة السفير على بيانكم.

هل ثمة أي طلبات أخرى للتكلم؟

لا أرى أحداً يطلب الكلمة، ولكنني، قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أروي لكم قصة سمعتها من رجل غير عادي ودبلوماسي محنك هو سفير النرويج السيد مارتن هوسليد.

ففي أوائل الثمانينيات، كان يترأس إحدى هيئات الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ولم يكن العمل يسير على ما يُرام، وقبل أن يبدأ الجلسة روى لنا بعض القصص من حياته الخاصة وبعضها من بلده. وأود أن أروي لكم إحداها. وهي تبدأ كما يلي.

في يوم من الأيام، كان فلاح نرويجي يمشي في الطريق عندما التقى بشاب سأله عن الوقت. وكان الفلاح على وشك النظر إلى ساعته عندما قال في نفسه فجأة "إذا أخبرت هذا الشاب بالوقت، فإنه سيكون مديناً لي. وإذا كان مديناً لي، سيريد مصاحبتي إلى البيت لإظهار امتنانه. وإذا صاحبني إلى البيت لإظهار امتنانه، سيرى أنني أب لفتاة شابة. وإن رأى أنني أب لفتاة شابة، قد يريد الزواج منها. وعندئذ ماذا سأفعل؟ لا أستطيع أن أترك ابنتي تتزوج من هذا الشاب الذي لا يملك حتى ساعة يد. فالأفضل لي أن أقول له إنني لا أملك ساعة يد."

أعتقد أن ما ترويه لنا هذه القصة هو أن الشك في الأشياء الغريبة ليس دائماً في مصلحة شعوبنا.

وعودة إلى القصة، فإن أسرة الفلاح هي التي كان يمكن أن تصبح أسعد الأسر – الابنة لأنها كان يمكنها أن تجد زوجاً، والأم لأنها كان يمكنها أخيراً أن ترى ابنتها متزوجة.

وهنا، أود أن أرفع الجلسة العامة لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس القادم، الساعة ١٠/٠٠. وأود أن أمضي الوقت حتى ذلك الحين في إجراء مشاورات واسعة وتحليل ما يجري هنا، بما في ذلك المناقشات التي دارت اليوم.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أتمنى لكم عطلة نهاية أسبوع ممتعة، وأذكركم بقول أميننا العام، في ١١ شباط/فبراير واليوم: إننا بحاجة إلى إحراز تقدم في هذا المؤتمر.

وبذلك، أعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠